

صندوق النقد الدولي صحيفة وقائع



حصص عضوية الصندوق

IMF Quotas

تمثل اشتراكات الحصص مكونا أساسيا في موارد الصندوق المالية. وتخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة محددة تقوم في الأساس على مركزه النسبي في الاقتصاد العالمي. وحصة كل بلد عضو هي التي يتحدد على أساسها الحد الأقصى لالتزاماته المالية تجاه الصندوق، وقوته التصويتية، كما تؤثر على حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق.

عند انضمام أحد البلدان إلى الصندوق، تخصص له حصة مبدئية في حدود **حصص الأعضاء القائمين** ذوي الحجم الاقتصادي والخصائص الاقتصادية المشابهة. ويسترشد الصندوق بصيغة الحصص للمساعدة في تقييم المركز النسبي للعضو الجديد.

وصيغة الحصص الحالية هي متوسط مرجح لإجمالي الناتج المحلي (بوزن ٥٠%) ودرجة الانفتاح (٣٠%) ومدى التغير الاقتصادي (١٥%) وحجم الاحتياطيات الدولية (٥%). ولهذا الغرض، يقاس إجمالي الناتج المحلي باستخدام مزيج من إجمالي الناتج المحلي القائم على أسعار الصرف السائدة في السوق (بوزن ٦٠%) وعلى أسعار الصرف حسب تعادل القوى الشرائية (٤٠%). كذلك تتضمن الصيغة "عامل تقليص" يحد من التباين في أنصبة الحصص المحسوبة للبلدان المختلفة.

والعملة التي تُحرر بها الحصص هي **حقوق السحب الخاصة (SDRs)** التي يستخدمها الصندوق كوحدة حساب. وأكبر البلدان الأعضاء في الصندوق هي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبلغ حصتها الحالية (اعتبارا من ١٢ سبتمبر ٢٠١٦) ٨٢,٩٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١١٦ مليار دولار)، وأصغرها توفالو التي تبلغ حصتها ٢,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣,٥ مليون دولار).

وقد تم في ٢٦ يناير ٢٠١٦ استيفاء الشروط المطلوبة لتنفيذ زيادات الحصص المتفق عليها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. ونتيجة لذلك، زادت حصة كل البلدان الأعضاء في الصندوق البالغ عددها ١٨٩ بلدا بحيث تصل الزيادة المجمعة إلى ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٦٨ مليار دولار أمريكي) صعودا من حوالي ٢٣٨,٥ مليار وحدة (حوالي ٣٣٤ مليار دولار).

للحصص عدة أدوار أساسية في الصندوق

تحدّد حصة البلد العضو عددا من الجوانب الأساسية في علاقته المالية والتنظيمية مع الصندوق، ومنها:

الاشتراكات: يحدد اشتراك حصة البلد العضو الحد الأقصى لحجم **الموارد المالية** التي يلتزم بتقديمها للصندوق. ويجب أن يسدد العضو الاشتراك المحدد له بالكامل عند الانضمام إلى الصندوق، مع سداد مبلغ يصل إلى ٢٥% من قيمة الاشتراك بحقوق السحب الخاصة أو إحدى العملات المقبولة على نطاق واسع (مثل الدولار الأمريكي أو الين الياباني أو الجنيه الاسترليني)، وبقيمة المبلغ بعملته الوطنية.

القوة التصويتية: تمثل حصة البلد العضو عاملا أساسيا في تحديد قوته التصويتية في قرارات الصندوق. وتتكون الأصوات المخصصة لكل بلد عضو من أصوات أساسية وصوت إضافي لكل جزء من الحصص يعادل ١٠٠ ألف وحدة حقوق سحب خاصة. وبمقتضى إصلاحات ٢٠٠٨، تم تثبيت عدد الأصوات الأساسية عند ٥,٥٠٢% من مجموع الأصوات. ويمثل عدد الأصوات الأساسية الحالية نحو ثلاثة أضعاف العدد السابق على تطبيق إصلاحات عام ٢٠٠٨.

التمويل المتاح: تحدد حصة البلد العضو حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق (أي حدود استنفادته من الموارد). فعلى سبيل المثال، تتيح **اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممددة** للبلد العضو أن يقترض بحد أقصى ١٤٥% من قيمة حصته على أساس سنوي و ٤٣٥% على أساس تراكمي. غير أن الموارد المتاحة يمكن أن تتجاوز تلك الحدود بكثير في الظروف الاستثنائية.

كيف تتم مراجعات الحصص

يُجري **مجلس محافظي** الصندوق مراجعات عامة للحصص على فترات منتظمة (عادة كل خمس سنوات). وأي تغيير في الحصص يجب أن يوافق عليه الأعضاء بأغلبية ٨٥% من مجموع القوة التصويتية، ولا يمكن إدخال أي تغيير في حصة البلد العضو دون الحصول على موافقته. وتتناول المراجعات العامة للحصص قضيتين رئيسيتين: حجم الزيادة الكلية وتوزيع هذه الزيادة على البلدان الأعضاء. أولا، تتيح المراجعة العامة للصندوق الحكم على مدى كفاية الحصص سواء بالنسبة لاحتياجات تمويل ميزان المدفوعات في البلد العضو أو قدرة الصندوق على المساعدة في تلبية هذه الاحتياجات. ثانيا، تسمح المراجعة العامة بزيادة حصص البلدان الأعضاء على نحو يعكس التغيرات في مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي. ولما تُجرى زيادات مخصصة في الحصص خارج إطار المراجعات العامة، لكن أحد الأمثلة التي حدثت مؤخرا هي الزيادة التي تمت الموافقة عليها ضمن إصلاحات عام ٢٠٠٨ في حصص أربعة وخمسين بلدا عضوا في الصندوق.

المراجعات العامة للحصص

مراجعة الحصص	اعتماد القرار	الزيادة في مجموع الحصص (%)
الخمسية الأولى	لم تُقترح زيادة	---
الخمسية الثانية	لم تُقترح زيادة	---
١٩٥٩/١٩٥٨	فبراير وإبريل ١٩٥٩	٦٠,٧
الخمسية الثالثة	لم تُقترح زيادة	---
الخمسية الرابعة	مارس ١٩٦٥	٣٠,٧
العامة الخامسة	فبراير ١٩٧٠	٣٥,٥
العامة السادسة	مارس ١٩٧٦	٣٣,٦
العامة السابعة	ديسمبر ١٩٧٨	٥٠,٩
العامة الثامنة	مارس ١٩٨٣	٤٧,٥
العامة التاسعة	يونيو ١٩٩٠	٥٠,٠
العامة العاشرة	لم تُقترح زيادة	---
العامة الحادية عشرة	يناير ١٩٩٨	٤٥,٠
العامة الثانية عشرة	لم تُقترح زيادة	---
العامة الثالثة عشرة	لم تُقترح زيادة	---
العامة الرابعة عشرة	ديسمبر ٢٠١٠	١٠٠,٠

مضاعفة الحصص وتعديل كبير في أنصبة الأعضاء

في ١٥ ديسمبر ٢٠١٠، استكمل مجلس المحافظين - وهو أعلى جهاز لصنع القرار في الصندوق - المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص التي شملت مجموعة من الإصلاحات بعيدة الأثر في نظام الحصص والحوكمة. وتؤدي هذه الإصلاحات، التي أصبح سارية المفعول في ٢٦ يناير ٢٠١٦، إلى زيادة غير مسبوق في مجموع الحصص بنسبة ١٠٠% وتعديل كبير في أنصبة الأعضاء منها. وسيكون ذلك انعكاساً أفضل لتغيير مراكز البلدان الأعضاء من حيث أوزانها النسبية في الاقتصاد العالمي.

^١ أجريت هذه المراجعة خارج دورة الخمس سنوات.

وتبني هذه الإصلاحات على الإصلاحات السابقة لعام ٢٠٠٨ والتي دخلت حيز التنفيذ في ٣ مارس ٢٠١١. وقد عززت هذه الإصلاحات تمثيل الاقتصادات الديناميكية التي ينتمي الكثير منها إلى بلدان الأسواق الصاعدة، من خلال زيادة مخصصة في حصص ٥٤ بلدا عضوا، كما عززت صوت ومشاركة البلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الأصوات الأساسية بما يقرب من ثلاثة أضعاف.

وبناء على إصلاحات عام ٢٠٠٨، ستؤدي المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص إلى النتائج التالية:

- تضاعف حجم الحصص من حوالي ٢٣٨,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى حوالي ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٦٨ مليار دولار بأسعار الصرف الحالية).
- تحولت نسبة من أنصبة الحصص تزيد على ٦% من البلدان الأعضاء زائدة التمثيل إلى البلدان الأعضاء ناقصة التمثيل.
- تحولت نسبة من أنصبة الحصص تزيد على ٦% لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية (EMDCs).
- حدث تعديل كبير في أنصبة الحصص أصبحت بموجبه الصين ثالث أكبر بلد عضو في الصندوق، ودخلت أربعة بلدان من مجموعة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية (البرازيل والصين والهند وروسيا) ضمن البلدان صاحبة أكبر ١٠ حصص في الصندوق.
- الحفاظ على أنصبة الحصص والأصوات المخصصة لأفقر البلدان الأعضاء. وتُعرّف هذه المجموعة من الأعضاء بأنها البلدان المؤهلة للاستفادة من "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر" (PRGT) والبلدان التي كان دخل الفرد فيها في عام ٢٠٠٨ أقل من الحد الأدنى البالغ ١,١٣٥ دولارا أمريكيا وفق معايير المؤسسة الدولية للتنمية ("أيدا")، أو ضِعْف هذا المبلغ بالنسبة للبلدان الصغيرة.

وقد تم في يناير ٢٠١٣ استكمال مراجعة شاملة لصيغة الحصص الحالية، حين قدم المجلس التنفيذي تقريره إلى مجلس المحافظين. وستكون نتيجة هذه المراجعة أساسا يستند إليه المجلس التنفيذي في التوصل إلى توافق عام في الآراء حول صيغة حصص جديدة في إطار المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص التي يجري العمل حاليا على استكمالها.